سياسة الأجواء المفتوحة التي تتبعها مملكة البحرين:

1. خلفية:

يعتبر النقل الجوي الشريان الرئيسي الذي يربط مملكة البحرين بالعالم الخارجي باعتبار أن الموقع الجغرافي لمملكة البحرين كجزيرة تحيط بها المياه من كل جانب الأمر الذي أدى إلى اهتمام المملكة بهذا المرفق الحيوي انطلاقاً من أيمانها بأن صناعة النقل الجوي هي التي تقود عملية التنمية الاقتصادية وعامل حافز للتجارة والسياحة وأداة للتنمية الاجتماعية والثقافية في مملكة البحرين في ظل النهضة الاقتصادية التي تشهدها المملكة في كافة النواحي والمجالات كنتيجة طبيعية لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتبنى معايير وأدوات الاقتصاد الحر القائم على المنافسة الشريفة.

2. تحرير الاطار التنظيمي:

اعتمدت مملكة البحرين سياسة الأجواء المفتوحة رسمياً في 17 أكتوبر من عام 2001 حيث تم دعوة كافة الشركات العالمية للعمل من وإلى مملكة البحرين بدون أي قيود سواء على عدد الرحلات أو الطرازات، وتم عقد 69 إتفاقية نقل جوي ومذكرة تفاهم مع دول العالم أكثر من 20 إتفاق منهم يعتمد أسس ومبادئ الأجواء المفتوحة، علاوة على ذلك قامت مملكة البحرين بالالتزام بتطبيق أحكام الملحق الخاص بخدمات النقل الجوي في الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والتي تشمل:

* خدمات بيع وتوزيع خدمات النقل الجوي.
* خدمات صيانة وإصلاح الطائرات (لا تشمل الصيانة على الخط).
* خدمات نظم الحجز الآلي.

وأخطرت منظمة التجارة العالمية بفتح هذه القطاعات بدون أي قيود.

3. الآثار والتطورات:

تفيد الإحصائيات بنمو الحركة على مختلف القطاعات بعد إعلان سياسة الأجواء المفتوحة، حيث قامت شركات الطيران بجذب قطاع عريض من المسافرين، وقد بلغت هذه النسبة ذروتها على قطاع البحرين / دبي حيث بلغ معدل النمو 26% في 2002، 15% في 2003،

والبحرين / الدوحة بمعدل 14% في عام 2002، والبحرين / القاهرة 24% في عام 2002، 7% في عام 2003، الهند 27% في عام 2002، 24% في عام 2003، ولندن 6% في عام 2002.

4. على الرغم من المنافسة الشديدة بين شركات الطيران وناقلتنا الوطنية طيران الخليج فإنه لم تتأثر حصة ناقلتنا الوطنية من حجم السوق، ويرجع السبب في ذلك إلى استقطاب هذه الشركات لنوعية المسافرين وتقديم منتجات جديدة لاقت قبولاً من جانبهم على السفر جواً.